٨٠٪ من الضرائب يتحملها ذوو الدخل المحدود والمتوسط

مرقص يقترح خطوات مالية لتحقيق العدالة الضريبية

أكد الخبير الاقتصادي ورئيس مؤسسة جوستيسيا للإنماء وحقوق الإنسان الدكتور بول مرقص أن ٨٠ في المئة من الرسوم والضرائب تجبى من عامة الناس ذوي الدخل المحدود والمتوسط، بينما يجدر معاملة ذوي الظروف الاقتصادية المختلفة معاملة ضريبية مختلفة.

ولذلك يدعو الدكتور مرقص الى جعل الضرائب تصاعدية وإعادة توزيع العبء الضريبي وتخفيفه عن كاهل الفئات الاجتماعية ونقل جزء أساسي منه الى مطارح ضريبية أخرى ربحية وأكثر تحملاً من سواها، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، وتوفير الاستقرار في أسعار العقارات وفي السوق العقاري.

وحدد الخبير مرقص الخطوات التنفيذية لتحقيق المساواة الاجتماعية بين اللبنانيين بالآتي:

١ - استحداث ضرائب ورسوم على الأرباح الناتجة عن الريع والمضاربات العقارية بما فيها المضاربات في الأسهم والأسواق المالية.

٢ - التفريق في التكليف الضريبي بين العقارات المبنيّة والعقارات غير المبنيّة عبر تحديد مهل معيّنة (سقف ٥ سنوات مثلاً) إذا بيع العقار ضمنها يستوفى على البيع ضريبة مرتفعة (٢٠٪ مثلاً).

فلسفة ومؤدى الزيادة الضريبية المقترحة يكمنان في زيادة إيرادات الخزينة والتخفيف عن كاهل الفئات الاجتماعية، حيث إن التكليف على البيوعات العقارية حالياً يقارب ٦٪ فقط ولذلك أصبحت البيوعات العقارية بورصة للمضاربة والربح الفاحش السريع.

٣ - تعزيز الواردات الضريبية من عائدات المخالفات على الأملاك البحرية والنهرية.

٤ - إبرام لبنان اتفاقية منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها لغاية تاريخه نحو ١٥٥ دولة والتي ترمي الى تحرير التجارة وتعزيز المنافسة وخصوصاً لجهة إلغاء الوكالات الحصرية ما يؤدي الى مكافحة الاحتكارات (Monopolism) وتالياً خفض الأسعار في لبنان بنسبة تبلغ نحو ٣٠٪ (ثلاثون بالمئة).

٥ - من الضروري مواكبة هذه الخطوة بسلة تشريعات: مكافحة الاحتكار (Anti trust laws) كما في الولايات المتحدة الأميركية، وأنظمة حماية المستهلك كما في الاتحاد الأوروبي (Directives Européennes) وإصدار مراسيم تطبيقية لقانون حماية المستهلك في لبنان الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٢/٤.

٦ - خفض الرسوم والضرائب على الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

٧ - زيادة الرسوم والضرائب على الكماليات وخفضها على الحاجيات الأساسية.

٨ - استحداث ضرائب جديدة ذات أبعاد اجتماعية إصلاحية على: التلوث الناتج عن السيارات والمصانع، التلوث الناتج عن استثمار المنتجعات السياحية البحرية، والتلوث البيئي الناتج عن اللوحات الإعلانية.

وطالب مرقص ان يتضمن مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠١٢ هذه المقترحات، بالإضافة الى مقترحات عدة من شأنها مصالحة المواطن مع الضريبة ومع الشأن العام.